

البرهان : قادرون على دحر الميليشيا ونرفض التدخلات الخارجية



البرهان أكد أهمية الحوار لإنهاء الصراعات

«وكالات» : قال رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان إن القوات المسلحة السودانية، بدعم من الحلفاء، قادرة على دحر ما سماها «ميليشيا دقلو»، في إشارة إلى قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو «حميدتي».

وشدد البرهان -في مقابلة مع موقع «إل إسبانيول» نشرت أمس الاثنين- على رفض السودان القاطع لأي تدخل دولي في شؤونه الداخلية، مشيراً إلى أن بعض الدول والجهات الخارجية تسعى للانتقام من السودان والنيل من سيادته، وفق قوله.

وأوضح البرهان أن علاقات بلاده الخارجية ستبنى على موقف كل دولة من الحرب، مضيفاً أن أولويات الحكومة السودانية في دارفور تتمثل في تحقيق السلام والاستقرار، وإنهاء التمرد، وإعادة النازحين إلى مناطقهم.

وأكد رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش السوداني، أن الحلول المستدامة للأزمات يجب أن تأتي عبر الحوار الوطني، محذراً من اللجوء إلى حلول خارجية غير قابلة للاستمرار.

وكان البرهان وصل، إلى العاصمة الخرطوم على متن طائرة مدنية حيث تفقد مقراً لقبادة الجيش، في حين أظهرت لقطات نشرتها صفحة

القوات المسلحة على فيسبوك، مشاهد من الرحلة والجولة التفقدية.

وتعد زيارته هذه للخرطوم، هي أول رحلة بطائرة مدنية منذ اندلاع الحرب منتصف أبريل عام 2023، بعد أن هبط في مطار الخرطوم في مارس الماضي على متن مروحية عسكرية عقب بسط الجيش سيطرته على العاصمة.

وكانت الحكومة السودانية انتقلت إلى بورتسودان على البحر الأحمر في وقت مبكر من الحرب ولا تزال تعمل من هناك، لكنها تعمل حالياً على العودة إلى الخرطوم حتى مع استمرار القتال في أجزاء أخرى من البلاد.

وتتجدد المواجهات في السودان، إذ كثفت قوات الدعم السريع عملياتها غرباً، تركز على دارفور وكردفان في مسعى لتعزيز مكاسبها الميدانية، وذلك منذ أن استعاد الجيش السوداني السيطرة على الخرطوم في مارس الماضي.

ويشهد السودان حرباً باتت في عامها الثالث بين الجيش بقيادة رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة نائبه السابق محمد حمدان دقلو «حميدتي»، وأسفرت عن مقتل عشرات الآلاف الأشخاص وسط أزمة نزوح وأوضاع إنسانية صعبة.

براك يطالب الحكومة السورية بتحمل مسؤوليتها إزاء أحداث السويداء كاتس: سياستنا بدمشق تتضمن وجودنا في جبل الشيخ وحماية الدروز



المبعوث الأمريكي إلى سوريا ولبنان توم براك

«وكالات» : قال المبعوث الأمريكي توم براك -أمس الاثنين- إن الحكومة السورية يجب أن تتحمل المسؤولية وأن تحاسب، في ما يتعلق بالاشتباكات الدموية التي شهدتها السويداء جنوبي البلاد الأسبوع الماضي، لكنه أضاف أنها «قادرة وذات كفاءة وموثوقة ونفذت ما وعدت به ولم ترتكب أخطاء».

ووصف براك ما حدث في السويداء بأنه «أمر مروع»، قائلًا إن الولايات المتحدة تتفاعل مع التطورات في السويداء بقدر من «القلق والألم والمساعدة».

وأكد المبعوث الأمريكي أنه من المهم دمج الأقليات بالسلطة في سوريا، مشيراً إلى أنه على الحكومة إدراك أهمية التواصل والإشراك والتسسيق مع الدول المجاورة «لا سيما إسرائيل».

وقال «تذكروا كان هناك 15 سنة من الفوضى التي ترتكب قبل وصول هذه الحكومة»، موضحاً أن «الأقليات والعشائر عاشت في ظل حكومة أخرى في فوضى، وعندما تحدث الأزمات لا يتوجهون إلى الدولة لحلها».

ولفت براك إلى أن السوريين ليسوا متأكدين حتى الآن من الحكومة الجديدة، لكنه أعرب عن أمله أن تؤدي اشتباكات السويداء إلى تسريع توحيد القضايا في سوريا.

وأدى حديث براك خلال مؤتمر صحفي في بيروت أعقب تسلمه رد لبنان على المقترح الأمريكي بخصوص نزع سلاح حزب الله وانسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب البلاد.

كما نقلت وكالة «أسوشيتد برس» عن براك قوله تعليقاً على الغارات الإسرائيلية على سوريا الأسبوع الماضي إن التدخل الإسرائيلي في سوريا جاء في وقت سيئ للغاية

ويخلق فصلاً مريباً». وتابع أن الولايات المتحدة ليست مسؤولة عن أمور تعتبرها إسرائيل دفاعاً عن نفسها، وأشار إلى أنه لا توجد خطة بديلة للعمل مع السلطات السورية الحالية لتوحيد البلاد.

واعترف أن إسرائيل تفضل سوريا مجزأة على دولة مركزية قوية تسيطر على البلاد، وأوضح أن وقف إطلاق النار المعلن السبت بين سوريا وإسرائيل اتفاق بشأن السويداء فقط.

وعن أحداث السويداء، قال إنه لا يعتقد أن الاشتباكات الدموية ستعرقل محادثات دمشق وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وكشف أن بلاده ليس لديها موقف من احتمال إبرام اتفاقية دفاع بين سوريا وتركيا.

وأضاف أن القتل والانتقام من الجانبين في السويداء أمر لا يطاق «لكن الحكومة تصرفت بأفضل ما في وسعها»، بحسب المصدر

الهجرة الأمريكية : الترحيل يشمل الجميع.. لا استثناءات



ترحيل المهاجرين من الولايات المتحدة

«وكالات» : أعلن القائم بأعمال مدير وكالة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، تود ليونز، في مقابلة مع شبكة «سي بي إس» الإخبارية، الأحد، أن الوكالة ستعقل أي شخص يتواجد في الولايات المتحدة بشكل غير قانوني، حتى في حال عدم احتلاكه سجلاً جنائياً.

وحسب الشبكة، تأتي تصريحاته ضمن حملة موشية، تشمل أيضاً ملاحقة الشركات التي توظف مهاجرين غير مصرح لهم بالعمل في الولايات المتحدة.

وأوضح ليونز أن الوكالة ستركز مواردها المحدودة على توقيف وترحيل «أخطر المجرمين»، أي الأجانب غير الشرعيين الذين لديهم سوابق جنائية خطيرة، لكنها لن تتوانى عن توقيف الآخرين خلال العمليات الميدانية.

وأضاف أن «سياسات (الملاذ الأمن) التي تعزل التعاون بين سلطات إنفاذ القانون المحلية ودائرة الهجرة والجمارك، تجبر عناصر

الوكالة على تنفيذ مداخلات داخل المجتمعات».

خلال ظهوره الأول على برنامج «Face the Nation»، قال: «ما يثير الإحباط أننا نفضل توقيف المهاجرين المجرمين داخل مرافق الاحتجاز، حيث تكون الأولوية للأمن العام، لكن في غياب التعاون المحلي، نضطر إلى دخول المجتمعات، مما يؤدي إلى زيادة في التوقيفات الجانبية».

وأشار ليونز إلى أن أي شخص يتم العثور عليه داخل البلاد بشكل غير قانوني سيتم توقيفه، موضحاً «لقد فتحنا المجال بالكامل»، في إشارة إلى التوسع في استهداف كافة فئات المهاجرين غير النظاميين.

ويأتي ذلك تطبيقاً لأوامر إدارة ترامب، التي ألغت سياسة إدارة بايدن السابقة التي كانت تقيد عمليات الترحيل، لتشمل فقط من لديهم سجلات جنائية خطيرة أو يمثلون تهديداً للأمن القومي.

استئناف المحادثات النووية بين طهران والقوى الأوروبية الجمعة في إسطنبول



وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي

«وكالات» : أكدت إيران أنها وافقت على عقد محادثات جديدة بشأن برنامجها النووي مع ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، يوم الجمعة المقبل في إسطنبول، وفق ما ذكر التلفزيون الإيراني الرسمي الاثنين، وذلك بعد تحذيرات الدول الأوروبية الثلاث، المعروفة باسم «الترويكا الأوروبية»، من أن عدم استئناف المفاوضات سيؤدي إلى إعادة فرض عقوبات دولية على إيران.

ونقل التلفزيون عن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية اسماعيل بقائي قوله إنه «استجابة لطلب الدول الأوروبية، وافقت إيران على عقد جولة جديدة من المحادثات مع ممثلي الدول الأوروبية الثلاث الأعضاء في خطة العمل الشاملة المشتركة».

ونقلت وسائل إعلام إيرانية رسمية عن بقائي قوله «الاجتماع بين إيران وبريطانيا وفرنسا وألمانيا سيتم على مستوى نواب وزراء الخارجية».

وتأتي المحادثات المقرر عقدها يوم الجمعة بعد أيام قليلة من إجراء وزراء خارجية «الترويكا الأوروبية» ومسؤولي السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي أول مكالمة هاتفية لهم مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي منذ الهجوم الإيراني على الممرات المائية في الخليج، وبتأييد ذلك تطبيقاً لأوامر إدارة ترامب، التي ألغت سياسة إدارة بايدن السابقة التي كانت تقيد عمليات الترحيل، لتشمل فقط من لديهم سجلات جنائية خطيرة أو يمثلون تهديداً للأمن القومي.

«وكالات» : أكدت إيران أنها وافقت على عقد محادثات جديدة بشأن برنامجها النووي مع ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، يوم الجمعة المقبل في إسطنبول، وفق ما ذكر التلفزيون الإيراني الرسمي الاثنين، وذلك بعد تحذيرات الدول الأوروبية الثلاث، المعروفة باسم «الترويكا الأوروبية»، من أن عدم استئناف المفاوضات سيؤدي إلى إعادة فرض عقوبات دولية على إيران.

ونقل التلفزيون عن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية اسماعيل بقائي قوله إنه «استجابة لطلب الدول الأوروبية، وافقت إيران على عقد جولة جديدة من المحادثات مع ممثلي الدول الأوروبية الثلاث الأعضاء في خطة العمل الشاملة المشتركة».

ونقلت وسائل إعلام إيرانية رسمية عن بقائي قوله «الاجتماع بين إيران وبريطانيا وفرنسا وألمانيا سيتم على مستوى نواب وزراء الخارجية».

وتأتي المحادثات المقرر عقدها يوم الجمعة بعد أيام قليلة من إجراء وزراء خارجية «الترويكا الأوروبية» ومسؤولي السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي أول مكالمة هاتفية لهم مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي منذ الهجوم الإيراني على الممرات المائية في الخليج، وبتأييد ذلك تطبيقاً لأوامر إدارة ترامب، التي ألغت سياسة إدارة بايدن السابقة التي كانت تقيد عمليات الترحيل، لتشمل فقط من لديهم سجلات جنائية خطيرة أو يمثلون تهديداً للأمن القومي.

سعي الأطراف الأوروبية في الاتفاق النووي إلى تطبيق «البية الزناد» لإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران. وعن محتوى الرسالة قال عراقجي على منصة «إكس»: «أوضحت في الرسالة أن مجموعة الدول الأوروبية الثلاث تفتقر إلى أي أساس قانوني أو سياسي أو أخلاقي لتفعيل آليات الاتفاق النووي وقرار الأمم المتحدة رقم 2231».

وأشار الوزير الإيراني إلى أن الدول الأوروبية الثلاث انتهكت المبادئ الأساسية للاتفاق النووي، وقدمت دعماً سياسياً ومادياً للهجمات الأمريكية على إيران، متخلياً بذلك عن دورها كمشاركة في الاتفاق.

وأضاف: «لا يمكن، ولا يجب، السماح لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث بتقويض مصداقية مجلس الأمن الدولي بإساءة استخدام قرار غير ملزم لها».

وقبل الحرب الإسرائيلية الإيرانية، عقدت طهران وواشنطن خمس جولات من المحادثات النووية بوساطة غمانية لكنهما واجهتا عقبات رئيسية خاصة حول مسألة تخصيب اليورانيوم في إيران الذي تسعى القوى الغربية إلى خفضه إلى الصفر لحد من أي خطر للتسلح.

في سياق متصل، قال عراقجي، الأحد، إن الأطراف الأوروبية التي تهدد بإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على بلاده انتهكت أسس الاتفاق النووي و«فقدت دورها كطرف مشارك فيه».

جاء ذلك في رسالة وجهها عراقجي إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ومسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس بشأن

التي رفضت مطالبته بوقف التصعيد.

وأشار إلى أن «الولايات المتحدة» هي «التي تقود عملية التوسيع في استهداف كافة فئات المهاجرين غير النظاميين».

وأشار إلى أن «الولايات المتحدة» هي «التي تقود عملية التوسيع في استهداف كافة فئات المهاجرين غير النظاميين».

وأشار إلى أن «الولايات المتحدة» هي «التي تقود عملية التوسيع في استهداف كافة فئات المهاجرين غير النظاميين».

وأشار إلى أن «الولايات المتحدة» هي «التي تقود عملية التوسيع في استهداف كافة فئات المهاجرين غير النظاميين».

وأشار إلى أن «الولايات المتحدة» هي «التي تقود عملية التوسيع في استهداف كافة فئات المهاجرين غير النظاميين».

ليبيا : المشري وعقيلة صالح يبحثان خطوات

عملية لتشكيل حكومة جديدة

أن هذه المحاولات الأحادية لا يمكن إلا أن تزيد من تعقيد المشهد وإطالة المراحل الانتقالية، ولن تنتج إلا مزيداً من الانقسام والصراع.

ورغم أن حكومة الديبة فقدت جزءاً من شعبيتها في الفترة الأخيرة بعد المظاهرات التي خرجت تطالب برحيلها، يعتقد المراقبون أن هذه الخطوة غير كافية لإزاحتها والتخلص منها، خاصة بعدما نجحت في بسط نفوذها الميداني على العاصمة طرابلس وكسبت تأييد ودعم أبرز الميليشيات المسلحة.

تعارض الذهاب في عملية سياسية جديدة بشكل أحادي وتسعى لجمع الأطراف الليبية على خارطة طريق توافقية، ما رجع وجود توجه لفرض حكومة جديدة.

وفي هذا السياق، يجمع المراقبون على أنَّ مساعي شق من البرلمان والمجلس الأعلى للدولة، المضي في تشكيل حكومة جديدة، «لا يمكن أن تنجح أو تصل إلى نتيجة إيجابية من دون أن تحظى بدعم أممي ودولي وتوافق داخلي حقيقي»، مضيفاً

رئاسة الحكومة الجديدة، وذلك بعد أيام من لقائه مع رئيس البرلمان، عقيلة صالح، واتفقهما على الاستمرار في مشروع تشكيل حكومة جديدة، تمهيداً لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتزامنة.

لكن هذه التحركات لا تحظى بقبول واعتراف كل من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد البنيبة الذي يستمر في منصبه ويرفض التخلي عن السلطة، وكذلك البعثة الأممية إلى ليبيا، التي

«وكالات» : تستمر مساعي البرلمان والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا، لتشكيل حكومة موحدة، رغم غياب التوافق السياسي والدعم الأممي لهذه الخطوة، ما أثار مخاوف من احتمال ولادة حكومة أخرى بشكل أحادي، في إجراء قد يؤدي إلى تعميق حالة الانقسام السياسي التي تشهدها البلاد منذ سنوات.

واجتمع رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، مع عدد من الشخصيات المترشحة لتولي

البرهان : قادرون على دحر الميليشيا ونرفض التدخلات الخارجية



البرهان أكد أهمية الحوار لإنهاء الصراعات

«وكالات» : قال رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان إن القوات المسلحة السودانية، بدعم من الحلفاء، قادرة على دحر ما سماها «ميليشيا دقلو»، في إشارة إلى قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو «حميدتي».

وشدد البرهان -في مقابلة مع موقع «إل إسبانيول» نشرت أمس الاثنين- على رفض السودان القاطع لأي تدخل دولي في شؤونه الداخلية، مشيراً إلى أن بعض الدول والجهات الخارجية تسعى للانتقام من السودان والنيل من سيادته، وفق قوله.

وأوضح البرهان أن علاقات بلاده الخارجية ستبنى على موقف كل دولة من الحرب، مضيفاً أن أولويات الحكومة السودانية في دارفور تتمثل في تحقيق السلام والاستقرار، وإنهاء التمرد، وإعادة النازحين إلى مناطقهم.

وأكد رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش السوداني، أن الحلول المستدامة للأزمات يجب أن تأتي عبر الحوار الوطني، محذراً من اللجوء إلى حلول خارجية غير قابلة للاستمرار.

وكان البرهان وصل، إلى العاصمة الخرطوم على متن طائرة مدنية حيث تفقد مقراً لقبادة الجيش، في حين أظهرت لقطات نشرتها صفحة

القوات المسلحة على فيسبوك، مشاهد من الرحلة والجولة التفقدية. وتعد زيارته هذه للخرطوم، هي أول رحلة بطائرة مدنية منذ اندلاع الحرب منتصف أبريل عام 2023، بعد أن هبط في مطار الخرطوم في مارس الماضي على متن مروحية عسكرية عقب بسط الجيش سيطرته على العاصمة.

وكانت الحكومة السودانية انتقلت إلى بورتسودان على البحر الأحمر في وقت مبكر من الحرب ولا تزال تعمل من هناك، لكنها تعمل حالياً على العودة إلى الخرطوم حتى مع استمرار القتال في أجزاء أخرى من البلاد. وتتجدد المواجهات في السودان، إذ كثفت قوات الدعم السريع عملياتها غرباً، تركز على دارفور وكردفان في مسعى لتعزيز مكاسبها الميدانية، وذلك منذ أن استعاد الجيش السوداني السيطرة على الخرطوم في مارس الماضي.

ويشهد السودان حرباً باتت في عاهاه الثالث بين الجيش بقيادة رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة نائبه السابق محمد حمدان دقلو «حميدتي»، وأسفرت عن مقتل عشرات الآلاف الأشخاص وسط أزمة نزوح وأوضاع إنسانية صعبة.

براك يطالب الحكومة السورية بتحمل مسؤوليتها إزاء أحداث السويداء كاتس: سياستنا بدمشق تتضمن وجودنا في جبل الشيخ وحماية الدروز



المبعوث الأمريكي إلى سوريا ولبنان توم براك

«وكالات» : قال المبعوث الأمريكي توم براك -أمس الاثنين- أن الحكومة السورية يجب أن تتحمل المسؤولية وأن تحاسب، في ما يتعلق بالاشتباكات الدموية التي شهدتها السويداء جنوبي البلاد الأسبوع الماضي، لكنه أضاف أنها «قادرة وذات كفاءة وموثوقة ونفذت ما وعدت به ولم ترتكب أخطاء».

ووصف براك ما حدث في السويداء بأنه «أمر مروع»، قائلًا إن الولايات المتحدة تتفاعل مع التطورات في السويداء بقدر من «القلق والألم والمساعدة».

وأكد المبعوث الأمريكي أنه من المهم دمج الأقليات بالسلطة في سوريا، مشيراً إلى أنه على الحكومة إدراك أهمية التواصل والإشراك والتسسيق مع الدول المجاورة «لا سيما إسرائيل».

وقال «تذكروا كان هناك 15 سنة من الفظائع التي ترتكب قبل وصول هذه الحكومة»، موضحاً أن «الأقليات والعشائر عاشت في ظل حكومة أخرى في فوضى، وعندما تحدث الأزمات لا يتوجهون إلى الدولة لحلها».

ولفت براك إلى أن السوريين ليسوا متأكدين حتى الآن من الحكومة الجديدة، لكنه أعرب عن أمله أن تؤدي اشتباكات السويداء إلى تسريع توحيد القضايا في سوريا.

وأدى حديث براك خلال مؤتمر صحفي في بيروت أعقب تسلمه رد لبنان على الاقتراح الأمريكي بخصوص نزع سلاح حزب الله وانسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب البلاد.

كما نقلت وكالة «أسوشيتد برس» عن براك قوله تعليقاً على الغارات الإسرائيلية على سوريا الأسبوع الماضي إن التدخل الإسرائيلي في سوريا جاء في وقت سيئ للغاية

ويخلق فصلاً مريباً». وتابع أن الولايات المتحدة ليست مسؤولة عن أمور تعتبرها إسرائيل دفاعاً عن نفسها، وأشار إلى أنه لا توجد خطة بديلة للعمل مع السلطات السورية الحالية لتوحيد البلاد.

واعترف أن إسرائيل تفضل سوريا مجزأة على دولة مركزية قوية تسيطر على البلاد، وأوضح أن وقف إطلاق النار المعلن السبت بين سوريا وإسرائيل اتفاق بشأن السويداء فقط.

وعن أحداث السويداء، قال إنه لا يعتقد أن الاشتباكات الدموية ستعرقل محادثات دمشق وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وكشفاً أن بلاده ليس لديها موقف من احتمال إبرام اتفاقية دفاع بين سوريا وتركيا.

وأضاف أن القتل والانتقام من الجانبين في السويداء أمر لا يطاق «لكن الحكومة تصرفت بأفضل ما في وسعها»، بحسب المصدر

الهجرة الأمريكية : الترحيل يشمل الجميع.. لا استثناءات



ترحيل المهاجرين من الولايات المتحدة

«وكالات» : أعلن القائم بأعمال مدير وكالة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، تود ليونز، في مقابلة مع شبكة «سي بي إس» الإخبارية، الأحد، أن الوكالة ستعقل أي شخص يتواجد في الولايات المتحدة بشكل غير قانوني، حتى في حال عدم احتلاكه سجلاً جنائياً.

وحسب الشبكة، تأتي تصريحاته ضمن حملة موشية، تشمل أيضاً ملاحقة الشركات التي توظف مهاجرين غير مصرح لهم بالعمل في الولايات المتحدة.

وأوضح ليونز أن الوكالة ستركز مواردها المحدودة على توقيف وترحيل «أخطر المجرمين»، أي الأجانب غير الشرعيين الذين لديهم سوابق جنائية خطيرة، لكنها لن تتوانى عن توقيف الآخرين خلال العمليات الميدانية.

وأضاف أن «سياسات (الملاذ الأمن) التي تعزل التعاون بين سلطات إنفاذ القانون المحلية ودائرة الهجرة والجمارك، تجبر عناصر

الوكالة على تنفيذ مدامات داخل المجتمعات». وخلال ظهوره الأول على برنامج «Face the Nation»، قال: «ما يثير الإحباط أننا نفضل توقيف المهاجرين المجرمين داخل مرافق الاحتجاز، حيث تكون الأولوية للأمن العام، لكن في غياب التعاون المحلي، نضطر إلى دخول المجتمعات، مما يؤدي إلى زيادة في التوقيفات الجانبية».

وأشار ليونز إلى أن أي شخص يتم العثور عليه داخل البلاد بشكل غير قانوني سيتم توقيفه، موضحاً «لقد فتحنا المجال بالكامل»، في إشارة إلى التوسع في استهداف كافة فئات المهاجرين غير النظاميين.

ويأتي ذلك تطبيقاً لأوامر إدارة ترامب، التي ألغت سياسة إدارة بايدن السابقة التي كانت تقيد عمليات الترحيل، لتشمل فقط من لديهم سجلات جنائية خطيرة أو يمثلون تهديداً للأمن القومي.

استئناف المحادثات النووية بين طهران والقوى الأوروبية الجمعة في إسطنبول



وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي

«وكالات» : أكدت إيران أنها وافقت على عقد محادثات جديدة بشأن برنامجها النووي مع ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، يوم الجمعة المقبل في إسطنبول، وفق ما ذكر التلفزيون الإيراني الرسمي الاثنين، وذلك بعد تحذيرات الدول الأوروبية الثلاث، المعروفة باسم «الترويكا الأوروبية»، من أن عدم استئناف المفاوضات سيؤدي إلى إعادة فرض عقوبات دولية على إيران.

ونقل التلفزيون عن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية اسماعيل بقائي قوله إنه «استجابة لطلب الدول الأوروبية، وافقت إيران على عقد جولة جديدة من المحادثات مع ممثلي الدول الأوروبية الثلاث الأعضاء في خطة العمل الشاملة المشتركة».

ونقلت وسائل إعلام إيرانية رسمية عن بقائي قوله «الاجتماع بين إيران وبريطانيا وفرنسا وألمانيا سيتم على مستوى نواب وزراء الخارجية». وتأتي المحادثات المقرر عقدها يوم الجمعة بعد أيام قليلة من إجراء وزراء خارجية «الترويكا الأوروبية» ومسؤولي السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي أول مكالمة هاتفية لهم مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي منذ الهجوم الإسرائيلي الأمريكي على منشآت نووية إيرانية الشهر الماضي.

وتشكل «الترويكا الأوروبية»، ومعها الصين وروسيا، الأطراف التقنية في الاتفاق النووي المبرم عام 2015 مع إيران، الذي انسحب منه الولايات

المتحدة عام 2018، والذي رُفعت بموجبه العقوبات عن طهران مقابل فرض قيود على برنامجها النووي.

وأعلنت المجموعة الأوروبية أنها ستعيد فرض عقوبات الأمم المتحدة على طهران عبر ما يسمى «آلية الزناد» بحلول نهاية أغسطس إذا لم تستأنف المحادثات النووية التي كانت جارية بين إيران والولايات المتحدة قبل الحرب الجوية الإسرائيلية الإيرانية، أو إذا لم تتحقق أي نتائج ملموسة.

وبموجب بنود قرار الأمم المتحدة الذي أقر الاتفاق النووي لعام 2015، يمكن لـ«الترويكا الأوروبية» إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على طهران بحلول 18 أكتوبر 2025.

وقبل الحرب الإسرائيلية الإيرانية، عقدت طهران وواشنطن خمس جولات من المحادثات النووية بوساطة غمانية لكنهما واجهتا عقبات رئيسية خاصة حول مسألة تخصيب اليورانيوم في إيران الذي تسعى القوى الغربية إلى خفضه إلى الصفر لحد من أي خطر للتسلح.

في سياق متصل، قال عراقجي، الأحد، إن الأطراف الأوروبية التي تهدد بإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على بلاده انتهكت أسس الاتفاق النووي و«فقدت دورها كطرف مشارك فيه».

جاء ذلك في رسالة وجهها عراقجي إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ومسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس بشأن

ليبيا : المشري وعقيلة صالح يبحثان خطوات عملية لتشكيل حكومة جديدة

أحدى وتسعى لجمع الأطراف الليبية على خارطة طريق توافقية، ما رجع وجود توجه لفرض حكومة جديدة.

وفي هذا السياق، يجمع المراقبون على أنَّ مساعي شق من البرلمان والمجلس الأعلى للدولة، المضي في تشكيل حكومة جديدة، «لا يمكن أن تنجح أو تصل إلى نتيجة إيجابية من دون أن تحظى بدعم أممي ودولي وتوافق داخلي حقيقي»، مضيفاً

تعارض الذهاب في عملية سياسية جديدة بشكل أحادي وتسعى لجمع الأطراف الليبية على خارطة طريق توافقية، ما رجع وجود توجه لفرض حكومة جديدة.

وتعارض الذهاب في عملية سياسية جديدة بشكل أحادي وتسعى لجمع الأطراف الليبية على خارطة طريق توافقية، ما رجع وجود توجه لفرض حكومة جديدة.

رئاسة الحكومة الجديدة، وذلك بعد أيام من لقائه مع رئيس البرلمان، عقيلة صالح، واتفقهما على الاستمرار في مشروع تشكيل حكومة جديدة، تمهيدا لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتزامنة.

لكن هذه التحركات لا تحظى بقبول واعتراف كل من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد البنيبة الذي يستمر في منصبه ويرفض التحلي عن السلطة، وكذلك البعثة الأممية إلى ليبيا، التي

«وكالات» : تستمر مساعي البرلمان والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا، لتشكيل حكومة موحدة، رغم غياب التوافق السياسي والدعم الأممي لهذه الخطوة، ما أثار مخاوف من احتمال ولادة حكومة أخرى بشكل أحادي، في إجراء قد يؤدي إلى تعميق حالة الانقسام السياسي التي تشهدها البلاد منذ سنوات.

واجتمع رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، مع عدد من الشخصيات المترشحة لتولي

شركة الغنام اكسبرس للسياحة والسفر

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركاء لمنقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31

يشرف المدير العام لشركة / الغنام اكسبرس للسياحة والسفر بدعوة الشركاء لحضوراجتماع الجمعية العمومية العادية للشركاء لمنقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 . والمقرر عقدها يوم الثلاثاء الموافق 29 يوليو 2025 في تمام الساعة العاشرة صباحا بمنطقة صبحان الصناعية - قطعة (11) - شارع 1- - بناية رقم (107) وذلك لمنقشة جدول الاعمال التالي:

- 1 - معار تقرير مدير الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
- 2 - معار تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
- 3 - مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليها.
- 4 - اخذ طرف السيد مدير عام الشركة وإيراد منه عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 .
- 5 - تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتغويض المدير العام بتخيد تعيينه .
- 6 - الموافقة على التعامل مع اطراف ذات صلة .
- 7 - ما يستجد من اعال.

والله ولي التوفيق،

المدير العام